

مفهوم الاحتكار وتطبيقه في السوق السعودي

إعداد الطالب/

رائد بن عبدالله بن حجير

إشراف/

د. أسماء أبو عنزة

د. إنجي حسن نشأت

العام الدراسي:

2024

شكر وعرفان

اشكر واحمد الله عز وجل الذي له الفضل والحمد، والذي أنعم علينا بنعمة العلم ووفقني إلى إتمام هذا العمل. ونقول:

"اللهم لك الحمد والشكر حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى".

اتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وبالأخص الى الدكاترة المشرفين، على توجيهاتهم القيمة والإرشادات الصائبة التي لم يبخلوا بها كما أتقدم بالشكر الى كل من بذل معي جهدا ووفرا لي وقتا، ونصحي.

سائل الله ان يجزيهم خير الجزاء

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

انه لا يسعني في هذه اللحظات التي لا املك اغلى منها ان اهدي ثمرة هذا العمل الى كل من يمكنه الاستفادة من هذا البحث سواء كان رائد اعمال او باحثا علميا

فهرس المحتويات:

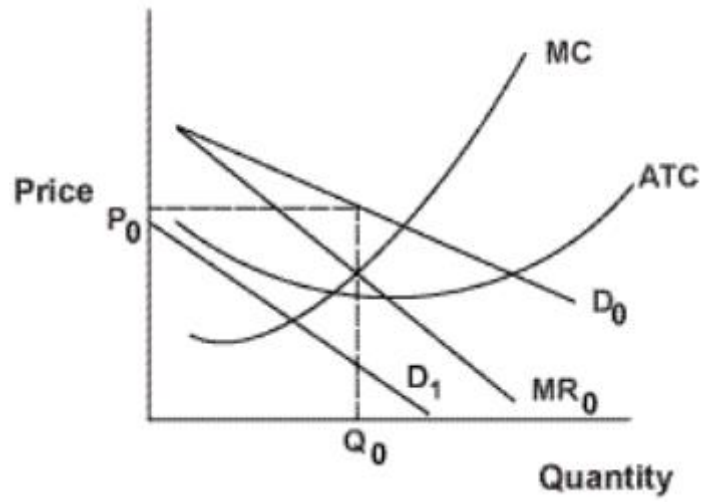
7	فهرس الأشكال:
8	المستخلص: Abstract
10	المقدمة:
12	مشكلة الدراسة:
12	نشأة الاحتكار وأسبابه:
12	تحديد طبيعة الأسواق الاحتكارية:
12	دراسة أثر الاحتكار في الاقتصاد السعودي:
12	دور الحكومة واللوائح التنظيمية:
13	البعد الاجتماعي والاقتصادي للاحتكار:
13	مقارنة الاحتكار بالمنافسة الحرة:
14	أهمية الدراسة:
14	فهم تأثير الاحتكار على الاقتصاد المحلي:
14	تقييم فعالية الأنظمة والسياسات التنظيمية:
14	تحفيز الابتكار وتعزيز بيئة تنافسية:
15	تحليل دور القطاعات المحتكرة في الاقتصاد السعودي:
15	دعم صانعي القرار برؤى واقعية:
15	تعزيز استدامة الاقتصاد السعودي:
16	أهداف الدراسة:
16	تحليل مفهوم الاحتكار وتطبيقاته في السوق السعودي:
16	تقييم تأثير الاحتكار على الأداء الاقتصادي:
16	فحص السياسات والقوانين التنظيمية المتعلقة بمكافحة الاحتكار:
16	تحليل حالة المنافسة في القطاعين النفطي والمصرفي:
16	جمع آراء المشاركين في السوق:

17.....	تقديم توصيات لتحسين بيئة السوق:
17.....	تحديد الفروق بين الاحتكار والمنافسة الحرة:
18.....	تساؤلات الدراسة.....
18.....	كيفية تطور الشركات لتصبح احتكارية:
18.....	التأثيرات السلبية للاحتكار على السوق:
18.....	دور القوانين والسياسات التنظيمية:
18.....	حالة المنافسة في القطاعات الرئيسية:
19.....	آراء المشاركين في السوق:
19.....	الاحتكار والمنافسة الحرة:
20.....	فروض الدراسة.....
20.....	الفرض الأول.....
20.....	الفرض الثاني.....
20.....	الفرض الثالث.....
21.....	أهمية هذه الفروض في الدراسة.....
22.....	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث.....
22.....	نظرية السوق الاحتكارية (Monopoly Theory):
23.....	نظرية تعظيم الربح (Profit Maximization Theory):
23.....	نظرية المنافسة التامة مقابل الاحتكار (Perfect Competition vs. Monopoly):
24.....	نظرية الحوافز والابتكار (Incentive and Innovation Theory):
24.....	النظرية التنظيمية (Regulatory Theory):
25.....	الاحتكار والتدخل الحكومي (Boldrin & Levine (2008
25.....	التركز الاحتكاري في الأسواق المصرفية (Coccoresse (2009
25.....	تأثير الاحتكار على الابتكار (Harvey (2009
26.....	السياسات الحكومية ومواجهة الاحتكار (Sweezy (2004
26.....	احتكار قطاع النفط (Quandt (2010
26.....	تعزيز المنافسة وتقليل التركيز الاحتكاري (Foster (2014
27.....	الاحتكار في الأنظمة المصرفية (Paal et al. (2005
29.....	مقدمة.....

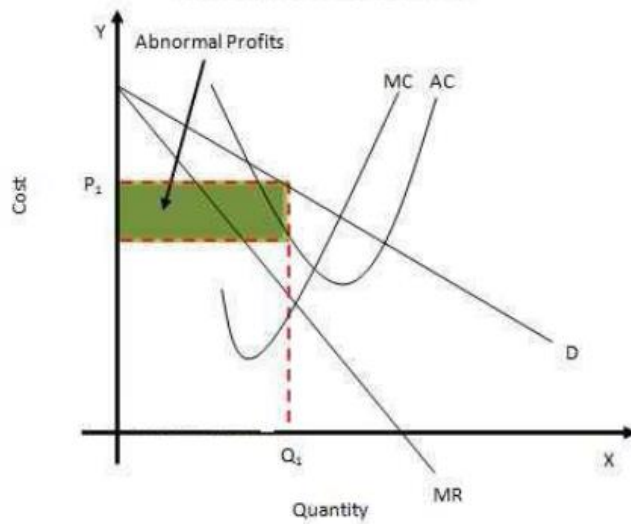
30.....	الدراسات السابقة.....
30.....	طبيعة الاحتكار.....
36.....	قطاع البنوك.....
37.....	الأسواق التنافسية وتنظيم الأسعار.....
37.....	تعريف المنافسة.....
37.....	لماذا تنظم الحكومة الأسواق التنافسية؟.....
38.....	مزايا الاحتكار.....
38.....	عيوب الاحتكار.....
39.....	قطاع النفط والغاز.....
42.....	الإطار النظري.....
42.....	ديناميكيات الاحتكار وحواجز الدخول.....
42.....	القوة السوقية وتأثير الاحتكار.....
43.....	الابتكار مقابل الاحتكار.....
43.....	الاحتكار في قطاع النفط.....
43.....	التمييز السعري في الأسواق الاحتكارية.....
44.....	قوانين مكافحة الاحتكار وتعزيز المنافسة.....
46.....	مقدمة.....
47.....	المنهجية وطرق البحث.....
47.....	جمع البيانات.....
47.....	البحث الثانوي.....
48.....	البحث النوعي.....
49.....	اقتراح الدراسة البحثية.....
49.....	التحديات والإجراءات العملية.....
50.....	مجتمع البحث.....
50.....	تفاصيل مجتمع البحث:.....
51.....	حدود البحث.....
51.....	القيود والتحديات التي واجهت البحث.....
51.....	التعامل مع القيود وضمان دقة البيانات.....

51.....	المصادر المستخدمة في البحث
53.....	مقدمة
54.....	تحليل البيانات
56.....	النتائج
56.....	فرضية 1 تم تأييدها
58.....	فرضية 2 تم تأييدها
58.....	فرضية 3 تم تأييدها
61.....	المراجع الأجنبية
65.....	الاستبانة
68.....	الملخص Abstract

فهرس الأشكال:



الشكل 4-1: منحني الطلب في حالة الاحتكار



الشكل 4-2: منحني الطلب وتعظيم الأرباح

المستخلص : Abstract

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة ما يشكل احتكارًا في أي شركة. لقد كان هناك العديد من المؤشرات التي أثبتت وجود احتكارات من العديد من الشركات المهيمنة الأخرى. ومع ذلك، هناك بعض الصعوبة في تحديد كيفية سيطرة شركة ما على السوق مقارنة بمنافسيها. تحاول هذه الدراسة معالجة مسألة الاحتكار من خلال دمج بيانات نوعية قد تثبت ما إذا كانت الشركة تتجه نحو هذا الاتجاه.

في هذه الورقة، تم التركيز بشكل خاص على الصناعات المصرفية وصناعة النفط وما إلى ذلك، بهدف أساسي يتمثل في إجراء مقارنات وربطها بجانب الاحتكار. سنتناول الدراسة بشكل قوي قضية الاحتكار، بل وستقوم بإجراء بحث حول نفس الموضوع في المملكة العربية السعودية، وتحديدًا في ثلاث مدن مختلفة. بعد التحليل الدقيق والمقارنة للاحتكار في المملكة العربية السعودية، تم إجراء تحليل للتحقق من الاحتمالات الناتجة عن الاتجاهات الاحتكارية. عالميًا، تميل بعض الشركات إلى التطور إلى احتكار، كما سيتم مناقشته في هذه الدراسة.

الفصل الأول

المقدمة:

على مر القرون، كانت هناك شركات تتنافس على لعب الدور المهيمن في السوق. في المملكة العربية السعودية، يقدر السكان المنافسة بين الشركات، إلا أن هناك قوى تهدف إلى تنظيم التأثير الذي تمارسه هذه الشركات في السوق. (Boldrin & Levine, 2008) ووفقاً لنظام العدالة في السعودية وفي معظم الدول، تم التخفيف من حدة مثل هذه الحالات التي تحدث نتيجة الخسائر الناتجة عن المنافسة بين الشركات. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع قوانين تهدف إلى ضمان وجود قواسم مشتركة بين الشركات. (Boldrin & Levine, 2008) تتضمن هذه العوامل التفوق التكنولوجي، تقليل التكاليف، زيادة الأرباح، واقتصاديات الحجم. وكوسيلة لضمان عدم حصول أي شركة على ميزة تفوق على غيرها في السوق، تم تمرير العديد من القوانين من قبل الحكومات المختلفة في السوق السعودية لضمان السيطرة على السوق. (Coccorese, 2009) وقد تم تمرير العديد من القوانين، بما في ذلك قوانين المنافسة التي تهدف إلى منع الممارسات التجارية التي تستغل المستهلكين بطريقة غير عادلة بسبب المنافسة، والتي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار للمنتجات والخدمات.

يُعد الاحتكار سوقاً يمكن أن يمنع الاقتصاد من تحقيق الكفاءة المثلى. يجادل Coccorese (2009) بأن الاحتكار يعزز ندرة السلع المحكرة كوسيلة لزيادة الأرباح، وهو ما يلحق الضرر بالمشتريين اقتصادياً. كما قدم بعض الاقتصاديين حجة تشير إلى أن ندرة الاقتصاد تكون أكثر وضوحاً تحت الاحتكار مقارنةً بالسوق التي تشهد منافسة. بوضوح، يُعتقد أن الاحتكار سيؤدي إلى ندرة اقتصادية أكبر من المنافسة الكاملة إذا سُمح لها بالاستمرار. في نواحٍ عديدة، كما سيتم مناقشته في هذا الفصل، قد يكون الاحتكار متفوقاً على المنافسة المثالية في تحفيز النمو، وبالتالي قد يقلل من الندرة.

علاوة على ذلك، قد يكون الاحتكار مفيداً عندما يتم تقليل التكاليف والإنتاج. في هذه الحالة، يمكن أن يتم تلبية الطلب على المنتج من قبل مورد واحد على الأقل. من نواحٍ عديدة، تعتبر المنافسة الكاملة مثالية لنوع السوق التجريدي، وكذلك الحال بالنسبة للاحتكار. هناك صعوبات في تعريف الاحتكار وقياس قوته، وتأتي عيوب القياسات في أشكال متنوعة. يمكن تلخيص نموذج الاحتكار التقليدي الذي يهدف إلى تعظيم الأرباح بافتراض غياب دخول منافسين، ويمكن استكشاف النتائج. يمكن مقارنة مدى الخسائر التي يتكبدها المستهلكون والموردون نتيجة الاحتكار مع بديل المنافسة الكاملة، والذي يُظهر في سياق ثابت أن هذه النتائج قد تعتمد على عدم مرونة الطلب على المنتجات المحكرة وعدم مرونة التكاليف الهامشية. مثل هذه الحالات قد تؤدي إلى مناقشة الفوائد النسبية للاحتكار والمنافسة الكاملة في سياق ديناميكي يتضمن التغيرات التكنولوجية ومراعاة عدم الكفاءة الإنتاجية التي قد تحدث تحت الاحتكار، والتكاليف الاجتماعية المحتملة لهذه المقارنة فيما يتعلق بعدم الكفاءة التوزيعية.

تعتبر شروط الدخول عاملاً مهماً في تحديد مدى استمرارية الاحتكار وكيف يمكن أن يؤثر على سلوك الشركات. وبالتالي، فإن أي مناقشة حول سلوك الاحتكار يجب أن تأخذ في الاعتبار إمكانية دخول منافسين جدد. هذا الفصل يأخذ في الاعتبار شروط الدخول التي قد تتضمن العوائق المطلقة المتعلقة بالتكاليف والتي قد تنشأ عن حقوق البراءات والاختلافات في التعلم بين الشركات، بالإضافة إلى العقوبات القانونية واقتصاديات الحجم مثل تلك الناتجة عن ميزات التكنولوجيا أو الإعلانات والتسويق. عندما يتم توضيح النماذج الاحتكارية، سيتم النظر في بعض اللوائح الحكومية المتعلقة بالاحتكارات والإجراءات الفيدرالية لمنع تكوين الاحتكارات، والسياسات المتناقضة على ما يبدو التي تشجع على تكوين الاحتكارات.

بالرغم من وجود هذه القوانين، تمكنت العديد من الشركات من إيجاد ثغرات واستغللتها حتى لا يتم محاسبتها بموجب هذه القوانين. عندما لا توجد تدخلات حكومية، ستقوم الشركات بكل ما في وسعها لتحديد الأسعار التي تريدها وتحقيق الأرباح الفاحشة (Coccoresese)، 2009. (جادل العديد من الاقتصاديين بأنه، نظراً لكيفية عمل الاحتكارات، هناك حدود معينة يجب تجاوزها ليتم تصنيف شركة ما على أنها احتكار.

سنتناول هذه الورقة بشكل شامل جوانب الاحتكار، متخذة موقفاً عالمياً وتقوم بإجراء مقارنات محددة مع المملكة العربية السعودية، والتي تعتبر في هذه الحالة المحور الرئيسي للبحث. مع تزايد حالات الاحتكار، سيتم أيضاً تناول السوق التنافسي كبديل أكثر إيجابية، حيث ستوضح الورقة الفرق بين الاثنين والأسباب المطلقة التي تجعل السوق التنافسي يُعتبر أفضل للاقتصاد. بينما تُعد المملكة العربية السعودية أكبر منتج للنفط في العالم، هناك العديد من الأسباب التي تجعل صناعة النفط المحلية تستمر في الاحتفاظ باحتكارها، ولكن هناك أيضاً أسباب تدعو إلى تقليل احتكار الصناعات الأخرى. لا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما تنفذ الحكومة الفيدرالية القوانين الموصى بها التي ستحد من هيمنة الاحتكارات. ومع كون الاحتكار موضوعاً مهماً، سيتم تناول مزاياه وعيوبه لتحديد مكانه على مقياس التأثير الكلي. كما ستقوم الورقة بإجراء بحث باستخدام طرق مختلفة لجمع البيانات، مثل المقابلات والاستبيانات والاستطلاعات. الهدف الرئيسي من جمع البيانات هو الحصول على معلومات مباشرة من الناس، خاصة من رجال الأعمال، حول ما يعتقدونه بشأن الاحتكار. تجدر الإشارة إلى أن الاحتكارات هي عامل وحيد لا يؤدي فقط إلى تدمير الاقتصاد، بل تقلل أيضاً من القوة الابتكارية التي يمكن أن تستفيد منها أي اقتصاد غني.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في هذا البحث حول تحليل مفهوم الاحتكار وفهم تطبيقاته في السوق السعودي، مع التركيز على تأثير الاحتكار في القطاعات الاقتصادية الأساسية مثل قطاع النفط والقطاع المصرفي. ويتناول البحث عدة جوانب محورية، تتضمن:

نشأة الاحتكار وأسبابه:

- كيف تتحول بعض الشركات إلى احتكارية وتستحوذ على السوق.
- العوامل التي تسهم في بروز الاحتكار، مثل قلة المنافسة، الحواجز التنظيمية، أو امتلاك الشركة موارد حصرية أو تكنولوجيات متقدمة.
- تأثير السياسات الحكومية في تعزيز أو الحد من نشوء الاحتكارات.

تحديد طبيعة الأسواق الاحتكارية:

- الفارق بين الاحتكار والمنافسة الكاملة في السوق.
- قياس القوة الاحتكارية للشركات من خلال أدوات مثل مؤشر "لارنر" أو تحليل نسب التركيز السوقي.

دراسة أثر الاحتكار في الاقتصاد السعودي:

- القطاع النفطي: كونه قطاعاً احتكاريًا بشكل شبه كامل بسبب سيطرة الحكومة والشركات الوطنية على الإنتاج والتسعير.
- القطاع المصرفي: تحليل مظاهر الاحتكار في السوق المصرفي السعودي وتأثيرها على المستهلكين.
- كيف يؤثر الاحتكار على الأسعار، الابتكار، ورفاهية المستهلكين، وما إذا كان يؤدي إلى رفع التكاليف وتقليل الحوافز على الابتكار.

دور الحكومة واللوائح التنظيمية:

- تحليل المبادرات الحكومية والأنظمة القانونية المتعلقة بتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.
- تأثير القوانين التنافسية، ومدى فعاليتها في الحد من الممارسات الاحتكارية.

- دراسة جدوى القوانين، مثل قانون منع التركيز الاقتصادي، وتأثيرها في تعزيز الأسواق الحرة.

البعد الاجتماعي والاقتصادي للاحتكار:

- تأثير الاحتكار على رفاهية المستهلكين وزيادة الأسعار.
- مدى ارتباط الاحتكار برضا الموظفين وحقوقهم، حيث قد يؤدي غياب المنافسة إلى تردي ظروف العمل وضعف الحوافز.
- البحث في التأثير المحتمل للاحتكار على الإبداع والابتكار في السوق، وما إذا كان يعوق نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

مقارنة الاحتكار بالمنافسة الحرة:

- توضيح الفوارق بين الأسواق الاحتكارية والأسواق التنافسية.
- مناقشة إيجابيات وسلبيات كل نوع من السوق، مع التوصيات بخصوص الأنظمة التي تضمن استقرار السوق السعودي.

إذن، مشكلة الدراسة الأساسية هي:

ما مدى تأثير الاحتكار في السوق السعودي، وما هي العوامل التي تسهم في ظهوره وتشكله في القطاعات المختلفة؟ وكيف يمكن للحكومة والأنظمة التنظيمية تعزيز المنافسة والتصدي للاحتكار لضمان استدامة الاقتصاد؟

هذه المشكلة تهدف إلى فهم طبيعة الاحتكار في السوق السعودي، تحليل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد والمجتمع، وتقديم حلول وتوصيات للتعامل معه. سيتم ذلك من خلال تحليل عميق لبعض القطاعات الاقتصادية الأساسية، مثل النفط والمصارف، واستعراض الآليات التنظيمية والتشريعية المتاحة لمعالجة التركيز الاحتكاري وتعزيز المنافسة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة لعدة أسباب مرتبطة بتأثير الاحتكار على الاقتصاد السعودي، خاصة في قطاعي النفط والبنوك، وهي:

فهم تأثير الاحتكار على الاقتصاد المحلي:

يعاني الاقتصاد من تأثير الاحتكار في بعض القطاعات الحيوية، مثل النفط والقطاع المصرفي، حيث يؤدي التركيز الاحتكاري إلى رفع الأسعار وتقليل جودة الخدمات. يساعد هذا البحث في تسليط الضوء على كيفية تأثير الاحتكار على ديناميكيات السوق وإمكانات النمو الاقتصادي في السعودية.

تقييم فعالية الأنظمة والسياسات التنظيمية:

تأتي أهمية الدراسة من تحليل القوانين التي تهدف إلى مكافحة الاحتكار وتعزيز المنافسة، وتقديم تقييم دقيق لمدى كفاءة هذه السياسات في تحقيق أهدافها. يساعد البحث على فهم الثغرات التنظيمية التي قد تستغلها الشركات الاحتكارية، مما يساهم في تحسين الأطر التشريعية.

تحفيز الابتكار وتعزيز بيئة تنافسية:

الاحتكار قد يؤدي إلى إضعاف الحوافز على الابتكار، مما يؤثر سلبًا على تطوير المنتجات والخدمات.

من خلال الدراسة، يمكن تقديم توصيات لتحفيز المنافسة التي تشجع الابتكار وتضمن استمرار التطوير في مختلف الصناعات.

تحليل دور القطاعات المحتكرة في الاقتصاد السعودي:

يُعد قطاع النفط من أهم القطاعات التي تديرها الدولة بطريقة احتكارية لتحقيق الإيرادات الحكومية. يناقش البحث مدى الحاجة إلى الحفاظ على هذه السياسة مقارنة بالسياسات التنافسية. في المقابل، يساعد البحث على فهم أثر الاحتكار المصرفي في توفير الخدمات المالية وتأثيره على رفاهية المستهلكين.

دعم صانعي القرار برؤى واقعية:

يستند البحث إلى آراء خبراء ومديرين في السوق حول تأثير الاحتكار على الأداء الاقتصادي، مما يتيح تقديم رؤى عملية تستند إلى الخبرة الميدانية. يساعد ذلك صانعي القرار على اتخاذ خطوات فعالة لتطوير سياسات أكثر كفاءة وملاءمة للسوق السعودي.

تعزيز استدامة الاقتصاد السعودي:

تهدف الدراسة إلى تقديم حلول تضمن بيئة تنافسية في السوق، مما يساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية، ودعم الشركات الناشئة، وتقليل الفجوة بين الشركات الكبيرة والصغيرة. بالتالي، تبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين الاحتكار والتنمية الاقتصادية وتقديم توصيات عملية تدعم تحقيق الشفافية، الابتكار، والتنافسية في السوق السعودي.

أهداف الدراسة

تحليل مفهوم الاحتكار وتطبيقاته في السوق السعودي:

فهم كيفية نشوء الاحتكار في القطاعات المختلفة، خاصة في قطاع النفط والقطاع المصرفي. وتحديد العوامل التي تساعد الشركات على تحقيق السيطرة الاحتكارية، مثل التفوق التكنولوجي والحوافز أمام دخول منافسين جدد.

تقييم تأثير الاحتكار على الأداء الاقتصادي:

تحليل تأثير الاحتكار على الأسعار، وجودة المنتجات والخدمات، ومستوى الابتكار. واستكشاف كيف يؤدي الاحتكار إلى تقليل المنافسة وخلق بيئة غير متوازنة في السوق.

فحص السياسات والقوانين التنظيمية المتعلقة بمكافحة الاحتكار:

تقييم مدى فعالية القوانين والأنظمة الحكومية في الحد من التركيز الاحتكاري وتعزيز المنافسة العادلة.

و تحديد الثغرات التنظيمية التي قد تستغلها الشركات لتحقيق سيطرة احتكارية.

تحليل حالة المنافسة في القطاعين النفطي والمصرفي:

دراسة أثر الاحتكار على قطاع النفط بوصفه مصدرًا رئيسيًا للإيرادات في السعودية، ومدى تأثير السياسة الاحتكارية على الاقتصاد المحلي.

و تقييم الوضع الاحتكاري في القطاع المصرفي ومدى تأثيره على المستهلكين والشركات الصغيرة والمتوسطة.

جمع آراء المشاركين في السوق:

الحصول على رؤى من الخبراء والمديرين حول أثر الاحتكار على السوق السعودي. و فهم مدى رضا المشاركين في السوق عن الأنظمة التنظيمية وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي.

تقديم توصيات لتحسين بيئة السوق:

وضع استراتيجيات لتعزيز المنافسة في القطاعات المختلفة وتحفيز الابتكار.
و تقديم مقترحات لصناع القرار لتحسين القوانين التنظيمية وضمان بيئة تنافسية أكثر استدامة.

تحديد الفروق بين الاحتكار والمنافسة الحرة:

مقارنة مزايا وعيوب الاحتكار مقابل المنافسة الحرة في السوق.
و استكشاف الآثار المحتملة لتطبيق سياسات أكثر تنافسية على الاقتصاد السعودي.

تساؤلات الدراسة

كيفية تطور الشركات لتصبح احتكارية:

ما هي العوامل التي تسهم في تحول الشركات إلى شركات احتكارية في السوق السعودي؟

كيف تؤثر الحواجز التنظيمية والتكاليف على دخول منافسين جدد إلى السوق؟

ما دور التفوق التكنولوجي وتقليل التكاليف في تحقيق السيطرة الاحتكارية للشركات؟

التأثيرات السلبية للاحتكار على السوق:

كيف يؤثر الاحتكار في تقليل المنافسة ورفع الأسعار؟

ما هي آثار الاحتكار على جودة الخدمات ومستوى الابتكار في السوق؟

ما مدى تأثير الاحتكار في رفاهية المستهلكين وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة؟

دور القوانين والسياسات التنظيمية:

ما مدى فعالية القوانين والسياسات الحكومية في منع التركيز الاحتكاري وتعزيز المنافسة؟

ما هي التحديات التي تواجه تطبيق هذه القوانين في القطاعات المختلفة؟

كيف يمكن تحسين الأطر التشريعية والتنظيمية لضمان سوق عادلة وتنافسية؟

حالة المنافسة في القطاعات الرئيسية:

كيف يؤثر الاحتكار في قطاع النفط بوصفه أحد المصادر الرئيسية للإيرادات في السعودية؟

ما هو أثر الاحتكار في القطاع المصرفي على المستهلكين والشركات الصغيرة؟

هل تعزز السياسات الحالية المنافسة العادلة في هذه القطاعات أم تدعم التركيز الاحتكاري؟

آراء المشاركين في السوق:

ما هي آراء الخبراء والمديرين حول تأثير الاحتكار على الأداء الاقتصادي في السعودية؟

ما مدى رضاهم عن فعالية الأنظمة التنظيمية في تعزيز الشفافية والمنافسة؟

كيف يرون دور الاحتكار في دعم أو إعاقة الابتكار وتطوير الخدمات؟

الاحتكار والمنافسة الحرة:

ما هي الفروق بين الاحتكار والمنافسة الحرة في السوق السعودي؟

كيف يمكن تحقيق توازن بين السماح بوجود احتكارات في قطاعات معينة وتعزيز المنافسة في قطاعات أخرى؟

فروض الدراسة

الفرض الأول

- الاحتكار يسهم في تحقيق الحد الأقصى من الأرباح للشركات من خلال التحكم في الكميات المنتجة وتحديد الأسعار.
- يتمثل هذا الفرض في أن الشركات الاحتكارية تواجه منحني طلب تنازلي، مما يمكنها من تحقيق أرباح غير طبيعية على المدى القصير والطويل.

الفرض الثاني

- هيمنة الشركات الاحتكارية ترتبط إيجابياً بأدائها المالي.
- يفترض هذا الفرض أن الشركات التي تتمتع بسيطرة احتكارية في السوق تحقق عوائد مالية مستمرة ونموًا في الأرباح بمرور الوقت، من خلال قدرتها على تحديد الأسعار وتقييد دخول منافسين جدد.

الفرض الثالث

- لا توجد علاقة سلبية مؤكدة بين هيمنة الشركات الاحتكارية ورفاهية الموظفين.
- يفترض هذا الفرض أن الاحتكار قد لا يؤثر دائمًا سلبًا على رضا الموظفين أو رفاهيتهم، حيث قد تتبنى بعض الشركات سياسات تعزز بيئة العمل لجذب الكفاءات والحفاظ على الإنتاجية.

أهمية هذه الفروض في الدراسة

- تساعد هذه الفروض في اختبار العلاقة بين الاحتكار وأداء الشركات من خلال تحليل الأداء المالي والسيطرة على السوق.
- كما أنها تسهم في فهم تأثير الاحتكار على الابتكار وجودة الخدمات ورضا الموظفين، مما يساعد في تقييم السياسات التنظيمية المطبقة في السعودية.
- توفر هذه الفروض إطاراً يمكن من خلاله تحليل البيانات التي تم جمعها من القطاعات المختلفة، مثل النفط والمصارف، للوصول إلى نتائج دقيقة وقابلة للتطبيق.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

يعتمد هذا البحث على مجموعة من النظريات الاقتصادية التي تقدم إطاراً لفهم طبيعة الاحتكار وأثره في السوق السعودي، بالإضافة إلى تفسير سلوك الشركات التي تتمتع بقدرات احتكارية، وتحليل فعالية القوانين والأنظمة التنظيمية في مواجهة هذه السيطرة. فيما يلي تفصيل النظريات الأساسية المتبعة في هذا البحث:

نظرية السوق الاحتكارية: (Monopoly Theory)

تعريف النظرية

تتناول هذه النظرية كيفية عمل الأسواق التي تهيمن عليها شركة واحدة أو عدد قليل من الشركات التي تمتلك القدرة على التحكم في الأسعار والكميات. يتميز السوق الاحتكاري بغياب المنافسة الكافية، مما يتيح للشركة الاحتكارية فرض أسعار أعلى من التكلفة الحدية لتحقيق أرباح استثنائية.

عناصر النظرية الأساسية

- منحني الطلب التنازلي: الشركة الاحتكارية تواجه طلباً يقل مع زيادة السعر.
- حواجز الدخول: تمنع الشركات الجديدة من دخول السوق (مثل الحواجز القانونية والتكنولوجية).
- تحكم في العرض: القدرة على التحكم في إنتاج السلع والخدمات للتأثير على الأسعار.

تطبيق النظرية في البحث:

- تحليل سوق النفط في السعودية كقطاع يسيطر عليه عدد محدود من الشركات، مما يجعله نموذجاً للسوق الاحتكاري.
- القطاع المصرفي بوصفه أحد القطاعات التي تواجه تحديات في المنافسة، مما يعزز سلوكيات احتكارية محتملة.

نظرية تعظيم الربح: (Profit Maximization Theory)

تعريف النظرية:

تفترض هذه النظرية أن الهدف الأساسي للشركات هو تعظيم الأرباح عن طريق تحقيق التوازن بين التكلفة الحدية (MC) والإيراد الحدي (MR) في الأسواق الاحتكارية، يمكن للشركات تحديد الكميات المنتجة والأسعار بما يحقق هذا الهدف.

عناصر النظرية:

- تتحقق أرباح احتكارية عندما تباع الشركة عند سعر أعلى من التكلفة الحدية.
- يمكن للشركات الاحتكارية فرض أسعار مرتفعة نظراً لغياب المنافسين الفعليين.

تطبيق النظرية في البحث:

- تحليل كيفية تحديد أسعار النفط وكميات الإنتاج لتحقيق أقصى ربح في ظل سيطرة محدودة على السوق.
- تقييم أثر سياسات البنوك الاحتكارية على أسعار الفائدة والخدمات المقدمة.

نظرية المنافسة التامة مقابل الاحتكار (Perfect Competition vs. Monopoly):

تعريف النظرية:

تقدم هذه النظرية مقارنة بين بيئتي المنافسة التامة والاحتكار من حيث تأثيرهما على الأداء الاقتصادي. في المنافسة التامة، يؤدي وجود العديد من المنافسين إلى خفض الأسعار وزيادة الجودة والابتكار. أما في الأسواق الاحتكارية، فتتراجع هذه المزايا بسبب غياب المنافسة.

تطبيق النظرية في البحث:

- مقارنة قطاع النفط (سوق احتكاري) بقطاعات أخرى ذات منافسة أكثر لتحليل الفرق في الأداء الاقتصادي.
- دراسة أثر الاحتكار في القطاع المصرفي على مستوى الخدمات المقدمة مقارنة بأسواق مالية ذات منافسة أقوى.

نظرية الحوافز والابتكار: (Incentive and Innovation Theory)

تعريف النظرية:

تفترض هذه النظرية أن البيئة التنافسية توفر حوافز أقوى على الابتكار مقارنة بالأسواق الاحتكارية. في غياب المنافسة، قد لا تشعر الشركات الاحتكارية بالحاجة إلى تطوير منتجاتها أو تحسين خدماتها.

تطبيق النظرية في البحث:

- تحليل مدى تأثير الاحتكار على الابتكار في القطاع المصرفي السعودي، وقياس مدى اهتمام البنوك بتقديم خدمات جديدة أو تحسينها.
- تقييم دور الابتكار في قطاع النفط ومدى ارتباطه بسياسات الاحتكار المحلية.

النظرية التنظيمية: (Regulatory Theory)

تعريف النظرية:

تركز هذه النظرية على دور الأنظمة الحكومية في تنظيم الأسواق ومنع الاحتكار لضمان المنافسة العادلة وحماية المستهلكين. تشمل هذه النظرية كيفية تطبيق القوانين والسياسات التنظيمية ومدى فعاليتها في تقليل التركيز الاحتكاري.

تطبيق النظرية في البحث:

- تحليل القوانين السعودية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار، مثل قانون المنافسة.
- دراسة التحديات التي تواجه تنفيذ الأنظمة، ومدى كفاءتها في تعزيز بيئة تنافسية.

الاحتكار والتدخل الحكومي (2008) Boldrin & Levine

تناولت هذه الدراسة دور الاحتكار وتأثيره في كبح الابتكار والنمو الاقتصادي. كما استعرضت الآليات التي تتبعها الدول لتنظيم الأسواق ومكافحة الاحتكار لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

التطبيق في البحث:

هذه الدراسة تساعد في فهم دور الأنظمة والقوانين الحكومية في السعودية وكيفية تأثيرها على تقليل التركيز الاحتكاري وتعزيز المنافسة.

التركز الاحتكاري في الأسواق المصرفية (2009) Coccoresse

استعرضت الدراسة الاحتكار في القطاع المصرفي، مشيرة إلى أن قلة المنافسة في بعض الأسواق المصرفية تتيح للبنوك فرض أسعار مرتفعة على الخدمات، مما يحد من رفاهية المستهلك.

التطبيق في البحث:

هذه الدراسة تقدم إطاراً لفهم الاحتكار المصرفي في السوق السعودي وتأثيره على المستهلكين والشركات الصغيرة، مع استعراض فعالية القوانين التنظيمية المحلية.

تأثير الاحتكار على الابتكار (2009) Harvey

ناقشت الدراسة كيف يؤدي الاحتكار إلى تقليل الحافز على الابتكار والتطوير نتيجة غياب المنافسة الفعالة.

التطبيق في البحث:

يتم استخدام هذه الدراسة لتقييم أثر الاحتكار في القطاع المصرفي وقطاع النفط في السعودية، وفهم دور الابتكار في تعزيز الأداء الاقتصادي على المدى البعيد.

السياسات الحكومية ومواجهة الاحتكار (Sweezy 2004)

تركزت الدراسة على تحليل السياسات التنظيمية التي تسعى لمنع الاحتكار وتعزيز المنافسة، مشيرة إلى أن التنظيم غير الفعال قد يتيح للشركات الاستفادة من الثغرات لتحقيق سيطرة احتكارية.

التطبيق في البحث:

تستفيد الدراسة من هذه النتائج في تحليل فعالية القوانين السعودية المتعلقة بمكافحة الاحتكار، وتقديم توصيات لتحسين الأطر التنظيمية لتحقيق سوق أكثر عدالة.

احتكار قطاع النفط (Quandt 2010)

تناولت الدراسة سياسات الدول التي تعتمد على احتكار النفط لتحقيق استقرار اقتصادي وتعزيز إيراداتها، مشيرة إلى أهمية التحكم في الإنتاج والأسعار لتحقيق مصالح الدولة.

التطبيق في البحث:

يتم تحليل سياسات السعودية في قطاع النفط باستخدام هذه الدراسة لفهم كيفية تأثير الاحتكار على أداء القطاع محليًا ودوليًا.

تعزيز المنافسة وتقليل التركيز الاحتكاري (Foster 2014)

استعرضت الدراسة أهمية المنافسة في تحفيز الابتكار وخفض الأسعار، مشيرة إلى أن الأسواق التنافسية تحقق رفاهية اقتصادية أكبر مقارنة بالأسواق المحتكرة.

التطبيق في البحث:

تساعد هذه الدراسة في تقديم توصيات لتعزيز المنافسة في السوق السعودي وتقليل الآثار السلبية للاحتكار على المستهلكين.

الاحتكار في الأنظمة المصرفية (Paal et al. 2005)

ناقشت هذه الدراسة كيف يمكن للاحتكار في القطاع المصرفي أن يحد من توفير السيولة اللازمة للنمو الاقتصادي، مشيرة إلى ضرورة وجود منافسة قوية لتحقيق الاستقرار المالي.

التطبيق في البحث:

هذه الدراسة تساهم في تحليل التركيز المصرفي في السعودية، مع تقديم رؤى حول كيفية تحقيق توازن بين المنافسة والاحتكار لتحقيق النمو المستدام.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

مقدمة

تتناول هذه الدراسة كيف أصبحت العديد من العلامات التجارية والشركات تحتفظ بمظهر تنافسي في حين أنها تتصرف بشكل احتكاري. في مختلف الصناعات، من البيع بالتجزئة إلى البنوك والتعدين، يصعب التمييز بين الشركات التي تمتلك هيمنة حقيقية في السوق والأخرى التي تتخفى في شكل تنافسي. وفقًا لدراسات (Askar, 2013) و (Foster, 2014)، هناك شركات فردية قادرة على جذب جمهور أوسع، ما يجعلها مزودًا رئيسيًا في المنطقة، لكن التفوق على المنافسين لا يعني احتكارًا بحد ذاته.

هناك عدد من العوامل المحيطة بالسوق التي يجب أخذها في الحسبان قبل اعتبار شركة ما احتكارية، بما في ذلك حواجز الدخول. تُعد قطاعات النفط والبنوك أمثلة واضحة على احتكارات نسبية، حيث تمكنت هذه الشركات من السيطرة على حصص السوق بشكل فعال. كما أن هناك بعض المنتجات في قطاع البيع بالتجزئة التي تخضع لتحكم مؤسسات كبيرة، مما يمنحها القدرة على تحديد الأسعار وفقًا لما يناسبها وجعل المستهلكين يعتمدون عليها.

عندما تدرك الشركات أهمية موقعها في الصناعة، فإنها تستغل هذه المكانة لفرض أسعار وخلق حواجز تعيق دخول المنافسين. ونتيجة لذلك، تُحدد التكاليف بما يتناسب مع الفوائد التي تحققها هذه الشركات، مما يسمح لها بجذب المستهلكين من خلال تقديم ميزات يصعب على المنافسين تقديمها. ومن أجل الحفاظ على الميزة التنافسية، يجب أن توازن الاحتكارات بين الكفاءات الأساسية والفرص المتاحة، وقد يظهر ذلك عندما تقدم الشركات نفس القيمة التي يقدمها منافسوها ولكن بأسعار أقل، أو من خلال فرض أسعار أعلى مع توفير تمايز في القيمة (Foster, 2014).

الدراسات السابقة

طبيعة الاحتكار

الاحتكار كنموذج مثالي

يجادل **Aguirre et al. (2010)** أن الاحتكار يمثل حالة سوقية يكون فيها بائع واحد فقط لسلعة معينة. ويُعتبر الاحتكار نقيضًا تقليديًا للمنافسة الكاملة (التي ستتم مناقشتها في هذا الفصل). تختلف هذه العلاقة التقليدية، كما أشار الباحثون، عن المنافسة في بيع السلع التي تعكس مختلف جوانب الاحتكار. هناك العديد من الفرضيات التي يُفترض فيها استحالة دخول المنافسين إلى السوق، وهو شرط ضروري لضمان أن تكون حالة الاحتكار هي النقيض الكامل للمنافسة الكاملة (**Aguirre et al., 2010**).

هناك بعض الأسواق التي قد تكون قريبة من حالة المنافسة الكاملة، في حين أن بعض الأسواق الأخرى تخضع لاحتكار مطلق، حيث لا يُتوقع أن يأخذ البائع في الاعتبار أي منافسة حالية أو محتملة من سلع أخرى أو من دخول منافسين جدد إلى الصناعة. ومع ذلك، لا يعني ذلك أن التوقعات المستندة إلى النماذج المثالية لا قيمة لها. (**Aguirre et al., 2010**) إذ يمكن أن تكون بعض النماذج المثالية كافية للتنبؤ بالسلوكيات الاحتكارية القابلة للتطبيق.

العوامل المؤدية إلى الاحتكار

يمكن أن تنتج الاحتكارات عن عوامل متعددة. تاريخيًا، كانت الدول تلعب دورًا أساسيًا في إنشاء العديد من الاحتكارات. ففي ظل النظام المعروف بـ mercantilism، كانت الحكومات تمنح احتكارات للأفراد مقابل رسوم معينة. (**Aguirre et al., 2010**) على سبيل المثال، في الصين، كان الإمبراطور يمنح احتكارات محلية لتوريد الملح. في العصر الحديث، قد تمنح الدولة براءة اختراع تمنح احتكارًا مؤقتًا للمخترعين، كما هو الحال مع الأدوية الجديدة.

ينشأ الاحتكار أيضًا بشكل طبيعي في الصناعات التي تشهد انخفاضًا في تكاليف الإنتاج لكل وحدة، حيث قد يؤدي تكرار مرافق الإمداد والتوزيع إلى زيادة التكاليف لكل وحدة من المنتج (**Aguirre et al., 2010**). وفي العديد من الدول، مثل المملكة المتحدة، كانت بعض الصناعات (مثل الاتصالات والسكك الحديدية وإمدادات الغاز) تحت سيطرة الدولة من خلال احتكارات خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ومع ذلك، أدت التغيرات في المواقف الاجتماعية تجاه الشركات الحكومية، جنبًا إلى جنب مع التطورات التكنولوجية (خاصة في مجال الاتصالات)، إلى خصخصة العديد من هذه الشركات (**Aguirre et al., 2010**).

يمكن للشركات الخاصة أو الأفراد اتخاذ إجراءات تهدف إلى إنشاء احتكار. فقد تشارك شركة مهيمنة في بعض الصناعات في خفض الأسعار في مناطق مختلفة لطرد المنافسين، وهو ما يُعرف بـ predatory pricing (التسعير المفترس). يمكن أيضًا للشركات أن تندمج مع شركات أخرى، ليس بهدف خفض التكاليف، ولكن لتحقيق قوة احتكارية تُستخدم لزيادة أرباح الكيان المدمج (Aguirre et al., 2010).

القوة السوقية للمحتكر

تعتمد العواقب الاقتصادية للاحتكار على عدة عوامل، بما في ذلك:

1. القوة السوقية للمحتكر.

2. السلوك السوقي، أو إلى أي مدى يمارس المحتكر تلك القوة. (Hawley, 2015)

يعتمد هذا الأمر بشكل كبير على أهداف المحتكر. فكون الشركة هي البائع الوحيد للمنتج لا يعني بالضرورة أنها تمتلك القوة لرفع الأسعار فوق التكاليف الحدية للإنتاج بشكل مربح (Hawley, 2015). في ظل المنافسة الكاملة، يكون السعر مساويًا للتكلفة الحدية، ولا تستطيع الشركة رفع الأسعار دون فقدان العملاء. (Hawley, 2015) ومع ذلك، تعتمد قدرة المحتكر على رفع الأسعار فوق التكاليف الحدية أو سعر العرض (أي الحد الأدنى للسعر المطلوب لتوفير كمية معينة من المنتج) على:

1. مرونة الطلب على السلعة، والتي تتأثر بتوفر بدائل للمنتج.

2. سهولة دخول موردين جدد إلى الصناعة، وما يترتب على ذلك من تكاليف أو حواجز.

عند التفكير في إمكانية السيطرة العامة على الاحتكار، يجب مراعاة هذين العنصرين. إذا كان الطلب على منتجات المحتكر مرئيًا للغاية، وكان دخول الموردين الجدد، مثل الموردين الأجانب، سهلاً، فإن السوق سيكون "قابلاً للتنافس". (Hawley, 2015) "في هذه الحالة، قد يكون من غير الضروري فرض تنظيم صارم على المحتكر، نظرًا لانخفاض قدرته على رفع الأسعار فوق التكاليف الحدية مع تهديد الموردين ذوي التكلفة المنخفضة.

قياس قوة الاحتكار

اقترحت عدة وسائل لقياس قوة الاحتكار، من بينها:

1. مؤشر Lerner (Policonomics, 2017) يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة القوة الاحتكارية من خلال دراسة مدى اختلاف سعر المنتج عن تكلفته الحدية. يتم حسابه باستخدام الصيغة التالية:

$$L = (P - MC) / P$$

حيث P هو سعر المنتج، و MC هو التكلفة الحدية للإنتاج. في ظل المنافسة الكاملة، يكون

$$P = MC$$

وبالتالي $L = 0$ ولكن في حالة الاحتكار، يكون

$$P > MC$$

ما يجعل $L > 0$

يشير الفرق بين السعر والتكلفة الحدية إلى سوء تخصيص الموارد. وكلما كان مؤشر Lerner أكبر، دل ذلك على طلب أقل مرونة على منتجات المحتكر، مما يقلل من تهديد دخول المنافسين. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا المؤشر يواجه صعوبات عدة، منها صعوبة تقدير التكلفة الحدية بشكل دقيق.

2. الأرباح الزائدة كمقياس للقوة الاحتكارية: (Hawley, 2015) في الأسواق التنافسية، تحقق الشركات في المدى الطويل أرباحًا عادية تتناسب مع رأس المال المستثمر. أما في حالة الاحتكار، قد تستمر الأرباح فوق العادية لفترات طويلة. يمكن استخدام مستويات العائد كمؤشر على القوة الاحتكارية. ومع ذلك، قد تكون هناك تحديات في استخدام هذه الطريقة، مثل تحديد الفترة التي تُعتبر فيها الأرباح زائدة.

3. نسب التركيز أو الحصة السوقية: (Economics help, 2019) تُعتبر هذه النسب مقياساً بسيطاً للقوة الاحتكارية، حيث يشير ارتفاع الحصة السوقية إلى قوة احتكارية أكبر. ومع ذلك، قد تتغير نسب التركيز بمرور الوقت، مما يشير إلى وجود درجة عالية من التنافسية في السوق.

الآثار العامة للاحتكار

- ترتبط العديد من الآثار بالسلوكيات الاحتكارية والقوة السوقية للمحتكر. تشمل هذه الآثار:
1. تخصيص الموارد: عندما يتمكن المحتكر من رفع الأسعار فوق التكاليف الحدية، يُساء تخصيص الموارد، حيث يتجاوز تقدير المستهلكين للفائدة الإضافية من السلعة تكلفة إنتاجها الإضافية (Sweezy, 2004).
 2. توزيع الدخل: يمكن أن يؤثر المحتكر على توزيع الدخل من خلال تحقيق أرباح تفوق العادية، مما يؤدي إلى إعادة توزيع غير عادلة للدخل. (Sweezy, 2004)
 3. النمو الاقتصادي: يوجد جدل بين الاقتصاديين حول تأثير الاحتكار على النمو الاقتصادي مقارنة بأشكال السوق الأخرى. (Sweezy, 2004)
 4. التدخل السياسي: يتمتع المحتكر بفرصة أكبر للتأثير على السياسات العامة مقارنة بالموردين في الأسواق التنافسية، مما يمنحه حافزاً أكبر للتأثير على القوانين والسياسات التي تقيده (Sweezy, 2004).

الاحتكار مقابل المنافسة الكاملة إذا كان معدل التغير التكنولوجي مختلفاً

عند مقارنة الاحتكار بالمنافسة الكاملة، يمكن تقديم مبررات منطقية تشير إلى أن الاحتكار قد يوفر مزايا معينة مقارنة بالمنافسة الكاملة:

1. احتفاظ المحتكر بعوائد أكبر من الابتكار: يحتفظ المحتكر بجزء أكبر من العائد الناتج عن الابتكار مقارنة بشركة تشارك السوق مع عدة منافسين يحاولون تقليد الابتكار (Foster, 2006). بحكم موقعه المهيمن في السوق، قد يحتفظ المحتكر بالحقوق الكافية للاستفادة من الابتكارات أو الاختراعات، مما يتيح له تحقيق أرباح كبيرة.
2. توفير التمويل اللازم للاستثمار: يحقق المحتكر أرباحاً زائدة قد يستخدمها في تمويل الاستثمارات اللازمة لدفع عجلة التقدم التكنولوجي.

3. تحمل المخاطر بشكل أفضل: يتمتع المحتكر بقدرة أكبر على تحمل مخاطر الابتكار مقارنة بالشركات في الأسواق التنافسية. فقد يجد المحتكر أنه من الأكثر ربحية الحصول على معلومات حول احتمالات نجاح الابتكار مقارنة بشركة واحدة تعمل في سوق تنافسية.

4. أمان من المنافسة طويلة الأجل: حتى في حالة الاحتكار، قد تأتي المنافسة من مصادر جديدة مثل المنتجات أو التقنيات الجديدة. ومع ذلك، يجب أن يظل المحتكر تقنيًا متقدمًا للبقاء في السوق على المدى الطويل. (Foster, 2006)

على الرغم من هذه الحجج، يعتقد بعض الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي قد يكون أبطأ في ظل الاحتكار بسبب ضعف الضغوط التنافسية مقارنة بالأسواق التنافسية، حيث تكون الشركات أقل قدرة على التحكم في الأسعار. (Foster, 2006)

سلوك المحتكر في مواجهة دخول محتمل

قد يغير المحتكر استراتيجيته السوقية إذا واجه تهديدًا بدخول منافسين حتى لو كان يحاول تحقيق أقصى قدر من الأرباح. (Goldstein, 2006) يمكن للمحتكر اتخاذ إجراءات لرفع الحواجز أمام دخول المنافسين أو خفض الأسعار لإحباط دخولهم. تشمل هذه الحواجز:

1. حواجز قانونية: مثل القيود التي تفرضها القوانين على دخول المنافسين.
2. تكاليف إنتاج أقل لكل وحدة: قد يتحقق ذلك من خلال سيطرة المحتكر على التقنيات الأقل تكلفة أو من خلال حماية براءة اختراع أو امتلاك موارد مهمة مثل المعادن أو الطاقة.
3. اقتصاديات الحجم: في الإنتاج أو التوزيع، مما يجعل من الصعب على المنافسين الدخول.
4. الحملات الإعلانية الواسعة: التي تعزز مكانة العلامات التجارية الخاصة بالمحتكر.
5. حماية الملكية الفكرية: من خلال براءات الاختراع أو غيرها من الحقوق القانونية.

قد تعتمد استجابة المحتكر لدخول المنافسين المحتملين على مدى ارتفاع هذه الحواجز والسلوك المتوقع من المنافسين بعد الدخول. يمكن للمحتكر أن يتبنى سلوكًا عدائيًا مثل خفض الأسعار بسرعة لإخراج الداخلين الجدد من السوق، أو اتباع predatory pricing (التسعير المفترس) لتهديد المنافسين. إذا كان الداخلون المحتملون شركات قوية يمكنها تحمل هذه الضغوط، فقد يكون المحتكر مضطرًا لتغيير استراتيجيته. (Mansfield & Yohe, 2004)

الإجراءات العامة لتنظيم ومنع الاحتكارات

هناك عدة إجراءات عامة تهدف إلى تنظيم النشاط الاحتكاري أو الحد من تكوين الاحتكارات. وتشمل هذه الإجراءات:

1. الخسائر في التخصيص: التي تنشأ عندما يقوم المحتكر برفع الأسعار فوق التكاليف الحدية لتحقيق أقصى قدر من الأرباح.
2. تأثير إعادة التوزيع: إذ يمكن للمحتكر تحقيق أرباح غير عادية تؤدي إلى توزيع غير عادل للدخل.
3. تأثير الاحتكار على النمو الاقتصادي: بسبب تأثيره المحتمل على التقدم التكنولوجي.
4. الكفاءة الإدارية: إذ يمكن أن يؤدي الاحتكار إلى ضعف الكفاءة في إدارة الشركات المحتكرة.
5. القوة السياسية للمحتكر: التي قد تمنحه نفوذاً يؤثر على السياسات العامة (Mansfield & Yohe, 2004).

الإجراءات العامة للسيطرة على الاحتكار في صناعات البنوك والنفط

هناك ثلاث سياسات عامة يمكن استخدامها لتنظيم الاحتكار:

1. إجراءات لمنع تكوين الاحتكارات: مثل حظر عمليات الاندماج التي قد تؤدي إلى إنشاء احتكار جديد. (Foster, 2014) وتشمل هذه الإجراءات حظر التسعير المفترس والسلوكيات الأخرى التي تهدف إلى القضاء على المنافسين.
2. تفكيك الاحتكار: إذا كان ذلك في مصلحة الجمهور.
3. تنظيم سلوك الاحتكار: مثل فرض حد أقصى للأسعار التي يمكن أن يفرضها المحتكر على منتجاته.

الملكية العامة كوسيلة لمعالجة صعوبات تنظيم الاحتكارات الخاصة

قد يبدو أن الملكية العامة للاحتكارات وسيلة لتجاوز مشاكل المعلومات التي تواجهها الهيئات التنظيمية عند التعامل مع الاحتكارات الخاصة. ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى حلول أكثر فعالية. (Foster, 2014) قد تحافظ الشركات العامة على هوياتها المستقلة، وقد يفضل مديروها اتخاذ قرارات تخدم مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة.

قطاع البنوك

فيما يتعلق بالرفاهية، يفشل النظام المصرفي الاحتكاري في توفير السيولة بشكل يتفوق على النظام المصرفي التنافسي. (Shaffer, 2002) يتم تحقيق معدل نمو أعلى في السوق التنافسية مقارنة بالاحتكار، حيث يفضل جميع المودعين وجود نظام مصرفي تنافسي. ومع ذلك، يعزز الاحتكار في النظام المصرفي توازنًا بين النمو العالي وتحسين توزيع المخاطر، وهو ما قد يكون مقبولاً من قبل المجتمع على الرغم من تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي. (Shaffer, 2002)

في الحالات التي يتاح فيها للبنوك الاحتكارية نطاق أوسع للتصرف، يمكن استخراج فائض من المودعين، وهو ما يمثل قضية تتعلق بالخيار المتاح للمودعين في حالة عدم رضاهم عن الخدمات المصرفية الاحتكارية. (Paal et al., 2005) يمكن للبنوك الاحتكارية أن تمنع العملاء من الاحتفاظ بالأصول الأولية عن طريق فرض حد أدنى للإيداع يعادل مقدار مدخراتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمصارف الاحتكارية تعظيم أرباحها بناءً على شروط تمنع المودعين من المشاركة في أسواق الأصول بعد التنقل الجغرافي أو الترحيل.

في السعودية، يُعد وجود نظام مالي سليم وفعال أمرًا بالغ الأهمية لاتخاذ قرارات الادخار والاستثمار، وهو عامل أساسي في تحقيق النجاح الاقتصادي. (Turk-Ariss, 2009) وقد أشار Paal et al. (2005) إلى أن الأسواق المالية، وخاصة البنوك، تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي الفعال. كما أن تطوير النظام المصرفي في الدول النامية يعكس مدى أهمية القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي الوطني.

في أوائل السبعينيات، دخلت العديد من البنوك الأجنبية إلى النظام المصرفي السعودي، مستفيدة من الفرص التي أتاحتها الانتعاش الاقتصادي الناتج عن ارتفاع عائدات النفط بعد عام 1973. (Anzoategui et al., 2010) في ذلك الوقت، كانت هناك سياسات تهدف إلى دمج البنوك الأجنبية مع النظام المصرفي السعودي عبر تحويلها إلى شركات مساهمة عامة. تم إصدار تشريعات في عام 1975 لحماية حقوق البنوك الأجنبية وضمان استمرار دورها كشريك في البنوك المحلية التي تم إنشاؤها حديثًا.

سمح النظام الجديد للبنوك الأجنبية بالاحتفاظ بما لا يزيد عن 50٪ من رأس المال، مع الإبقاء على أسماء هذه البنوك في عناوينها، مثل Saudi British Bank، مع الحفاظ على مسؤوليات الإدارة وضمان حصولها على معاملة متساوية مع البنوك الوطنية، (Saudi Arabia Monetary Agency, 1998).

مع التطور المستمر في الصناعة المصرفية السعودية، ظهرت مخاوف تتعلق بارتفاع تركّز البنوك في السوق، مما يمنحها قوة سوقية أكبر وقدرة على فرض أسعار أعلى من الأسعار التنافسية، مما يتعارض مع أهداف الرفاهية العامة. وتشمل هذه المخاوف انخفاض فعالية السياسات النقدية والائتمانية، وارتفاع احتمالات المخاطر النظامية، وتقليص الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة (Murjan & Ruza, 2002).

الأسواق التنافسية وتنظيم الأسعار

عندما يحدث تسرب خارجي في الأسواق التنافسية، ينشأ عن ذلك خسارة في الرفاهية الاجتماعية، مما قد يستدعي تدخل الحكومة. (Sappington, 2002) ولا يقتصر هذا التدخل على تصحيح العمليات التسويقية، بل يشمل أيضًا التحكم في الأسعار واستقرارها. حتى في غياب العوامل الخارجية، قد يكون تدخل الحكومة ضروريًا للحفاظ على استقرار السوق ومنع تشكيل الاحتكارات. (Weisman, 2005)

تعريف المنافسة

هناك طرق متعددة لتعريف حالة المنافسة في أي صناعة، وغالبًا ما تعتمد على بنية الصناعة وأدائها. (Ghemwat, 2002) تقليديًا، يتم تعريف حالة المنافسة بناءً على عدد المنتجين في الصناعة، وشروط الدخول إليها، ودرجة غياب التواطؤ بين المشاركين في السوق. يُعد السوق تنافسيًا عندما يكون هناك عدد كبير من البائعين والمشتريين، ولا يستطيع أي منهم التأثير على الأسعار بمفرده، وتكون السلع متجانسة وقابلة للاستبدال، مع سهولة الدخول والخروج من السوق على المدى الطويل (McGahan, 1999).

لماذا تنظم الحكومة الأسواق التنافسية؟

هناك أسباب متعددة وراء تدخل الحكومة في الأسواق التنافسية للحد من الاحتكارات، والتي قد تكون مدفوعة بمبررات سياسية أو اقتصادية. تهدف التدخلات الحكومية إلى معالجة آثار التسرب الخارجي، وتعزيز توزيع الدخل من خلال دعم بعض المنتجات، وتحقيق مكاسب سياسية عبر تعزيز المنتجات ذات المنفعة الاجتماعية. (Noonan, 2008)

مزايا الاحتكار

رغم الانتقادات التي تُوجه إلى الاحتكارات بسبب ارتفاع الأسعار وضعف الحوافز، إلا أن هناك مزايا أيضًا. تشمل هذه المزايا اقتصاديات الحجم وتمويل البحث والتطوير. في بعض الحالات، قد تفوق مزايا الاحتكار تكاليفه.

يُمكن للاحتكارات تحقيق أرباح ضخمة تُستخدم في تمويل استثمارات ذات تكاليف عالية. يمكن أن يؤدي هذا التمويل إلى تحسين المنتجات وتقليل التكاليف على المدى الطويل، مما يفيد الصناعات ذات التكاليف المرتفعة مثل الاتصالات وتصنيع الطائرات والأدوية. (Cohen et al., 2000)

تساهم الاحتكارات أيضًا في تحسين القدرة التنافسية الدولية. على سبيل المثال، قد يكون لدى الشركات التي تتمتع باحتكار محلي، مثل British Steel، ميزة تنافسية في الأسواق العالمية.

عيوب الاحتكار

يحد الاحتكار من المنافسة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتقليل الابتكار. غالبًا ما تسعى الشركات الاحتكارية إلى تقليل التكاليف، ولكن نادرًا ما يتم تمرير هذه التوفيرات إلى المستهلكين. (Knownai, 2011).

يحد الاحتكار من الابتكار، حيث لا توجد منافسة تدفع الشركات لتقديم منتجات جديدة أو محسنة. يؤدي ذلك إلى ركود الابتكار لأن المحتكرين لا يواجهون ضغوطًا تنافسية تدفعهم إلى التحسين. كما أن الاحتكارات قد تستخدم قوتها السياسية للتأثير على السياسات العامة بطرق غير ديمقراطية، مثل ما يحدث مع شركات التكنولوجيا الكبرى التي تؤثر على خيارات الناس والمجتمع بشكل عام (Knownai, 2011).

قطاع النفط والغاز

شركة أرامكو السعودية

الوضع الاحتكاري

تسيطر أرامكو السعودية على صناعة النفط في المملكة وهي الشركة الوحيدة المسؤولة عن الاستكشاف، الإنتاج، والتوزيع. بحكم ملكيتها للدولة، تُعد أرامكو الذراع الرئيسي للحكومة في قطاع النفط، وتدير جميع جوانب الإنتاج والتوزيع من خلال شبكة بنية تحتية متقدمة وقدرات هائلة على صعيد العمليات.

النفط كمصدر رئيسي للإيرادات

تعتمد السعودية على النفط كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة، حيث تُعدّ أرامكو المصدر الأكبر للميزانية العامة. بفضل امتلاكها لأكبر احتياطيّات نفطية في العالم، تمثل أرامكو أحد العناصر الأساسية في استراتيجية المملكة الاقتصادية، مما يمنحها قوة كبيرة في الاقتصاد الوطني.

التأثيرات الاقتصادية للاحتكار في قطاع النفط

القدرة على التأثير في الأسواق العالمية

بحكم حجم إنتاجها الضخم، يمكن لأرامكو السعودية تعديل الإنتاج بما يتماشى مع استراتيجيات منظمة أوبك، وهذا يمكنها من التحكم في العرض العالمي من النفط وبالتالي التأثير على الأسعار العالمية. وتمنح هذه القدرة السعودية مكانة مرموقة في المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي، إذ تعتمد كثير من الدول على استقرار أسعار النفط لتحقيق استقرار اقتصاديها.

تحقيق الاستقرار الداخلي

يساعد احتكار أرامكو في قطاع النفط على تحقيق استقرار الأسعار محلياً، حيث تستطيع الحكومة تحديد أسعار الوقود والمشتقات النفطية بما يتناسب مع احتياجات المواطنين ومتطلبات الاقتصاد الداخلي. يعد ذلك جزءاً من السياسة الاقتصادية التي تهدف للحفاظ على استقرار الاقتصاد المحلي.

التأثيرات على المنافسة والابتكار

غياب المنافسة المحلية

بسبب الهيمنة الكاملة لأرامكو، لا توجد أي شركات نفط أخرى تعمل في مجالات الاستكشاف والإنتاج في السعودية. هذا يعني غياب المنافسة المحلية في القطاع، مما يؤدي إلى قلة الفرص للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية لدخول هذا المجال.

تأثير الاحتكار على الابتكار

رغم أن أرامكو تعتبر من أكبر الشركات في العالم التي تستثمر في التكنولوجيا المتقدمة، فإن عدم وجود منافسة محلية قد يقلل من الحاجة إلى تحسين العمليات والابتكار في بعض المجالات. من جهة أخرى، تقوم أرامكو بتطوير تقنيات متقدمة في مجالات مثل التنقيب والحفر، لكنها قد تقتصر إلى الديناميكية التي تأتي مع بيئة تنافسية حقيقية.

التأثيرات الاجتماعية للاحتكار في قطاع النفط

توظيف المواطنين

تعتبر أرامكو أكبر جهة توظيف في المملكة، حيث تقدم وظائف للعديد من السعوديين في مجالات متعددة تشمل الهندسة، الإدارة، والبحث والتطوير. يؤدي هذا الاحتكار إلى تحسين مستوى المعيشة للموظفين ويزيد من المهارات والخبرات الوطنية في صناعة النفط والغاز.

دعم المشروعات الاجتماعية والتنمية المحلية

يتيح الاستقرار المالي لأرامكو تقديم الدعم لمشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في المملكة، حيث تساهم الشركة في تمويل مشاريع الإسكان، التعليم، والصحة في العديد من المناطق.

السياسات الحكومية وتنظيم السوق النفطي

الرقابة الحكومية

بفضل كون أرامكو مملوكة للدولة، تملك الحكومة سيطرة كاملة على عمليات الشركة وسياساتها، حيث يتم اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن الإنتاج والتسعير على أعلى مستويات الحكومة. هذا يساعد على توجيه سياسة الشركة بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الوطنية، مثل تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط وفق رؤية 2030.

التحديات المستقبلية للاحتكار في قطاع النفط

التحديات البيئية العالمية

مع تزايد الضغوط الدولية للحد من الانبعاثات الكربونية وتبني الطاقة النظيفة، تواجه أرامكو تحديات كبيرة للحفاظ على هيمنتها في القطاع النفطي. تتطلب هذه التحديات تبني سياسات جديدة وإدخال تقنيات حديثة تقلل من الانبعاثات، مما قد يضغط على موارد الشركة ويجعلها تعمل بفعالية أكبر في مجال الابتكار البيئي.

تقلبات السوق العالمي: رغم قدرة أرامكو على التأثير في السوق العالمي، تظل عرضة للتقلبات في أسعار النفط التي تحدث نتيجة لعوامل خارجية، مثل انخفاض الطلب العالمي أو تغيرات في سياسات الدول المستهلكة للنفط. مما يجعل الشركة بحاجة إلى خطط طويلة المدى لتخفيف التأثيرات السلبية لمثل هذه التقلبات.

الإطار النظري

يعتمد الإطار النظري في هذا البحث على دمج المفاهيم والنظريات المستخلصة من الدراسات السابقة، مثل ديناميكيات الاحتكار، حواجز الدخول، الابتكار، التمييز السعري، والسياسات التنظيمية . تسهم هذه النظريات في فهم التركيز الاحتكاري في السوق السعودي، خاصة في قطاعي النفط والبنوك، وتساعد على تقديم توصيات فعالة لتعزيز المنافسة وتحسين البيئة الاقتصادية.

فيما يلي استعراض الإطار النظري وفقاً للدراسات التي تناولها البحث:

ديناميكيات الاحتكار وحواجز الدخول

Askar (2013):

أوضحت الدراسة أن الشركات غالباً ما تخفي طبيعتها الاحتكارية تحت ستار التنافس، مع وجود حواجز تمنع دخول منافسين جدد.

الإطار النظري:

يعتمد البحث على هذه المفاهيم لفهم كيف تسيطر بعض الشركات على السوق السعودي وتمنع الآخرين من الدخول.

القوة السوقية وتأثير الاحتكار

Foster (2014):

ركزت الدراسة على استراتيجيات الشركات في السيطرة على السوق، مثل التحكم في الأسعار وخلق حواجز.

الإطار النظري:

يتم استخدام هذه النظريات في البحث لفهم كيف تستخدم الشركات في قطاعي النفط والبنوك استراتيجيات احتكارية لتعزيز مكانتها في السوق.

الابتكار مقابل الاحتكار

Harvey (2009):

ناقشت العلاقة بين الاحتكار وتراجع الابتكار، مشيرة إلى أن غياب المنافسة يضعف الحوافز لتحسين المنتجات والخدمات.

الإطار النظري:

يتم تحليل أثر الاحتكار على الابتكار في القطاعات السعودية، مع التركيز على كيفية تحفيز الابتكار في بيئة تنافسية.

الاحتكار في قطاع النفط

Quandt (2010):

تناولت الدراسة احتكار قطاع النفط في الدول المنتجة كوسيلة لتعزيز الإيرادات.

الإطار النظري:

تعدت الدراسة على فهم دور السعودية في التحكم بإنتاج النفط وأسعاره لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

التمييز السعري في الأسواق الاحتكارية

Aguirre et al (2010):

ركزت الدراسة على التمييز السعري وأثره في السوق، حيث تفرض الشركات الاحتكارية أسعارًا مرتفعة لتحقيق أرباح إضافية.

الإطار النظري:

يستخدم البحث هذا المفهوم لتحليل كيفية تأثير التمييز السعري على المستهلكين في السوق السعودي.

قوانين مكافحة الاحتكار وتعزيز المنافسة

Sweezy (2004):

تناولت الدراسة دور القوانين التنظيمية في الحد من التركيز الاحتكاري وتعزيز التنافسية.

الإطار النظري:

يعتمد البحث على هذه المفاهيم لتقييم فعالية القوانين السعودية المتعلقة بمكافحة الاحتكار وتحفيز

المنافسة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

مقدمة.

هدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاحتكار في السوق السعودي، مع التركيز على قطاعي النفط والبنوك. لتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد منهجية علمية تضمن جمع البيانات وتحليلها بشكل يساهم في الإجابة على تساؤلات البحث واختبار فرضياته.

تم استخدام منهج وصفي تحليلي يجمع بين البيانات الكمية والنوعية من خلال الاستبيانات والمقابلات مع مديري الشركات في الرياض، جدة، والدمام. هذا الإطار المنهجي يساعد في تقديم رؤية شاملة حول تأثير الاحتكار على الأسعار، الابتكار، وجودة الخدمات.

المنهجية وطرق البحث

جمع البيانات

كان الجانب الأكثر أهمية في هذا المشروع هو فهم الاحتكار وطريقة عمله، وخاصة في السعودية. على مدى العقد الماضي، ربما شهدت المنطقة بعض أشكال الصناعات الاحتكارية التي سيتم دراستها بعناية في هذا البحث.

سيتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد تم توزيعه على 25 فردًا مختلفًا يعملون في السوق منذ فترة طويلة في قطاعات متنوعة مثل النفط والغاز، والبنوك، والاتصالات. ستركز الدراسة على ثلاث مدن رئيسية هي: الرياض، جدة، والدمام، حيث تتمتع هذه المدن بكثافة سكانية عالية، مما يجعلها مواقع مثالية لإجراء البحث. كان الهدف الأساسي من الاستبيان (انظر الملحق) هو فهم ما إذا كانت هناك شركات احتكارية في هذه المناطق، وما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمواجهة ذلك. سيساهم تحليل هذه المعلومات في توفير خلفية بحثية أفضل للمشروع.

تضمن المشاركون 25 خبيرًا في السوق. من بين هؤلاء، أجاب 20 شخصًا على الاستبيان عبر WhatsApp، بينما تمت مقابلة خمسة آخرين عبر مكالمات هاتفية واجتماعات

البحث الثانوي

تضمنت الدراسة مشاركين لديهم خبرة تمتد لعقد أو أكثر في إدارة الشركات، ما منحهم فهمًا عميقًا للسوق في المدن التي يعملون بها. أظهر المشاركون مستوى من الاحترافية المطلوبة للمساهمة في البحث.

- **72%** من المشاركين أشاروا إلى أن مسألة الاحتكار في السوق السعودي تم التعامل معها بشكل مناسب، وأكدوا أن المملكة تتمتع بسوق حر.
- **16%** أشاروا إلى أن الحكومة تبذل جهودًا عبر تشريعات تهدف إلى إنشاء نظام سوقي فعال يخدم جميع المشاركين في الأعمال.

فيما يتعلق بالسوق الحرة:

- **50%** من المشاركين أكدوا أن وجود سوق حر يعد من أهم عناصر الاقتصاد السعودي.
- **39%** أشاروا إلى أن تثبيت الأسعار لا يمكن تطبيقه بوجود قانون منافسة قوي يحدد بوضوح أطر السوق التنافسية.

• **11%** أشاروا إلى أن تثبيت الأسعار كان يمثل مشكلة في قطاعي التجزئة والبنوك قبل إقرار قانون المنافسة.

أوصى جميع المشاركين بتطبيق قانون المنافسة باعتباره من أفضل الخطوات لتعزيز تكافؤ الفرص بين الوافدين الجدد والشركات القائمة.

تضمن الجزء الثاني من الاستبيان أسئلة مفتوحة لجمع آراء المشاركين حول الإطار العام للسوق في السعودية وفعالية قانون المنافسة. وقد أشار غالبية المشاركين إلى أن قانون المنافسة يُعتبر من التشريعات التي نجحت في خلق بيئة متكافئة بين رواد الأعمال الناشئين والشركات الراسخة. كما أشار **22%** من المشاركين إلى أن أفضل جزء في قانون المنافسة هو السماح للسوق الحرة بتحديد الأسعار، مما يعزز المنافسة الفعالة في السوق.

البحث النوعي

يُعرّف Bengtsson (2016) البحث النوعي بأنه نهج يتيح للأفراد التعبير عن أفكارهم وسلوكياتهم في بيئتهم الطبيعية، ووصف عالمهم بكلماتهم الخاصة. في سياق الاحتكار، أظهرت الآراء الغالبة أن الاحتكار يُعتبر سلوكًا أنانيًا من قبل الشركات الكبرى التي تسعى للسيطرة على السوق وتحقيق منافعها الخاصة.

استند تقييم البيانات النوعية إلى نهج بحثي ظاهري وإثنوغرافي يهدف إلى تقديم مقارنة تحليلية متعمقة لوصف الاحتكار في السوق. اختير هذا النهج لتحقيق في طبيعة الأمور، وتمكين الشركات من استكشاف المحتوى والملاحظات بشكل شامل. يشكل عدم اليقين جزءًا أساسيًا من البحث النوعي، حيث يتم بناء النتائج على أسس بنوية، ما يثير تساؤلات حول مدى صحة هذه النتائج عند تحليلها في سياقات محددة.

للأسف، لا يزال الباحثون يواجهون صعوبات في معالجة تأثير الاحتكار على السوق. ومع ذلك، تشير نتائج الاستبيان إلى أن هناك آراء متنوعة من المشاركين حول هذا الموضوع.

اقترح الدراسة البحثية

كان الهدف الأساسي من البحث هو تحديد الجوانب الحرجة للاحتكار في بيئة الأعمال. يتمحور سياق البحث حول الجانب المهني لرجال الأعمال في السعودية، ما يشكل الإطار الرئيسي للدراسة. يعتمد هذا البحث على المساءلة، وجودة الأعمال، والعوامل الأساسية التي قد تساعد الباحثين في المستقبل على فهم أهمية الاحتكار وتأثيره.

يشير هذا البحث إلى أهمية المشاركين من القطاع الخاص في السعودية، الذين قدموا رؤى قيمة حول السوق. تتماشى أهداف البحث مع الرؤية المستقبلية للنمو السريع في المملكة، التي تتطلب سوقاً حراً يدعم الابتكار ويُشجع على الاختراع.

تم تطوير هذا البحث بدافع الأمل في تحقيق تجارة عادلة وحرّة. كان الهدف الرئيسي هو التعاون مع النماذج العملية على أرض الواقع، وضمان جمع بيانات كافية لمعالجة مسألة الاحتكار. تتحمل الهيئات التشريعية والحكومة مسؤولية تعزيز المشاركة التجارية في السعودية. وبالتالي، فإن نقص المنافسة قد يُهدد مصداقية السوق ونمو الصناعات.

اعتمد البحث على إجراءات متعددة لجمع البيانات وتحليلها. تم توزيع استبيان على 25 شركة تعمل في مجالات النفط والغاز، والبنوك، والاتصالات في المدن الثلاث الرئيسية في السعودية. كان الهدف الرئيسي من الاستبيان هو فهم السوق من منظور المشاركين في القطاع الخاص، ومعرفة كيفية تأثير الاحتكار عليهم.

التحديات والإجراءات العملية

كان من التحديات الرئيسية لهذا البحث أن بعض مديري الشركات لم يكونوا متمكنين من اللغة الإنجليزية، ما استدعى الاستعانة بمتترجمين لتسهيل التواصل.

كما كانت المقابلات الهاتفية خياراً ضرورياً لضمان الحفاظ على الخصوصية والدقة. تم تنسيق هذه المقابلات في أوقات مناسبة للمشاركين. رغم أن هذا الأسلوب كان يستغرق وقتاً طويلاً، إلا أن كل مقابلة استغرقت حوالي 15 دقيقة.

مجتمع البحث

تكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من الشركات العاملة في قطاعات حيوية في السعودية، وبالتحديد في مجالات:

1. النفط والغاز

2. البنوك

3. الاتصالات

4. البيع بالتجزئة

تفاصيل مجتمع البحث:

• النطاق الجغرافي:

تم اختيار ثلاث مدن رئيسية: الرياض، جدة، والدمام، باعتبارها مراكز اقتصادية تحتوي على مقرات لكبرى الشركات في القطاعات المستهدفة.

• الفئة المستهدفة من المشاركين:

- مديرون تنفيذيون وأعضاء في الإدارة العليا للشركات العاملة في هذه القطاعات.
- يتركز اختيار هذه الفئة على أصحاب الخبرة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، مما يمنح البحث رؤى دقيقة حول آليات الاحتكار والتنافس في السوق السعودي.

• عدد الشركات المستهدفة:

- شاركت في البحث 25 شركة، موزعة بين القطاعات المختلفة وفقاً لأهمية كل قطاع في الاقتصاد الوطني.

أهمية اختيار هذا المجتمع:

- اختيار الشركات في هذه القطاعات يعكس تمثيلاً شاملاً للقطاعات التي تتحكم في السوق السعودي، سواء من حيث التنافس أو الاحتكار.
- يمنح التركيز على المدن الكبرى في السعودية تصوراً عن بيئة السوق الأكثر نشاطاً، حيث يتوقع أن تكون هناك أنشطة احتكارية مؤثرة في الاقتصاد.

حدود البحث

القيود والتحديات التي واجهت البحث

على الرغم من تنفيذ البحث بالكامل، واجه فريق العمل عدة عقبات كان لابد من التعامل معها أو تجنبها في نفس الوقت. كانت القيود الزمنية من بين أكبر التحديات التي واجهها الباحثون. فعند تقديم الاستبيانات، لم يكن هناك وقت مناسب دائماً لتوزيعها. استغرق تسليم الاستبيانات وقتاً أطول من المتوقع، حيث كان المستلمون مشغولين، ما جعل من الصعب عليهم إكمال حتى استبيان بسيط في الوقت المحدد وإعادته للفريق.

واجه البحث أيضاً صعوبات في تنسيق اجتماعات Zoom والمقابلات الهاتفية. كان ضيق الوقت عائقاً كبيراً، حيث كان على الباحثين التنسيق مع المستجيبين لإيجاد أوقات مناسبة لكلا الطرفين لضمان الكفاءة.

التعامل مع القيود وضمان دقة البيانات

رغم هذه التحديات، تم تحقيق الأهداف لضمان جمع بيانات دقيقة قدر الإمكان، كما هو موضح في هذه الدراسة. قد لا تكون المعلومات التي تم جمعها دقيقة بنسبة 100%، لكنها قريبة جداً من ذلك بفضل الاهتمام بالتفاصيل الذي أولاه فريق العمل خلال البحث.

تم جمع البيانات بمعايير عالية من الاحترافية، حيث قام فريق البحث بعمله بكفاءة ووفقاً للمستوى المطلوب من الاحتراف، وهو ما ساهم في تحقيق نجاح هذا البحث وجعله حقيقة.

المصادر المستخدمة في البحث

استخدمت هذه الدراسة مجموعة واسعة من المقالات العلمية من مصادر متنوعة، ركزت بشكل خاص على قضايا الاحتكار والموضوعات ذات الصلة. كما تم الاعتماد على مصادر متاحة عبر الإنترنت، يمكن الوصول إليها في أي وقت عند الحاجة.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاحتكار في السوق السعودي مع التركيز على قطاعي النفط والبنوك.

بعد جمع وتحليل البيانات من خلال الاستبيانات والمقابلات، تعرض هذه النتائج أهم ما تم التوصل إليه فيما يتعلق بتأثير الاحتكار على الأسعار، الابتكار، وجودة الخدمات.

تعكس النتائج رؤية شاملة حول كيفية تأثير التركيز الاحتكاري في القطاعات المستهدفة ومدى فعالية الأنظمة والسياسات التنظيمية في مواجهة هذه الظاهرة.

بناءً على هذه النتائج، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات العملية التي تهدف إلى تعزيز المنافسة وتحقيق الاستفادة الاقتصادية في السوق السعودي.

تحليل البيانات

تضمنت هذه الدراسة استخدام استبيانات تم تصميمها بشكل جيد للسماح للمشاركين، من رواد الأعمال، بالتعبير عن آرائهم بحرية. رغم أن الاستبيان كان مقسمًا إلى قسمين، إلا أن القسم الأول كان مغلقًا، ما أتاح فرصة أفضل لجمع بيانات دقيقة لتحليلها لاحقًا في البحث. أما القسم الثاني فكان شاملًا وأكثر انفتاحًا، حيث سمح للمشاركين بالتعبير عن آرائهم بشكل حر ومفصل.

كان هذا القسم مفتوحًا بشكل كامل ليشمل الاقتراحات والتوصيات حول كيفية معالجة مشكلة الاحتكار بطريقة بديلة. وقد تمت الإجابة عن هذا القسم بشكل جيد، حيث كانت آراء العديد من المستجيبين متشابهة، إذ أعربوا عن اعتقادهم بأن الاحتكار قد يعيق رواد الأعمال في السعودية من استغلال إمكاناتهم بشكل كامل والمنافسة بفعالية في السوق.

كما تناول الاستبيان دور الحكومة في تنظيم الأعمال، وكيفية شعور المشاركين حيال سيطرة الحكومة باعتبارها صانع القرار الوحيد بشأن كيفية إدارة الأنشطة التجارية. وقد أظهر المستجيبون انفتاحًا في الإجابة على الأسئلة، مع التزام الباحثين بضمان سرية المعلومات، مما شجع المشاركين على التعبير بحرية.

كان تحليل البيانات بسيطًا نسبيًا نظرًا لأن البيانات التي تم جمعها لم تكن نوعية بشكل كبير، وبالتالي لم تتطلب تحليلًا إحصائيًا معقدًا. تم الجمع بين الاستبيانات والمقابلات لتحقيق الغرض الأساسي من البحث، وهو جمع اقتراحات وآراء حرة من خلال الأسئلة المفتوحة.

اعتمد البحث على مترجمين لترجمة البيانات من اللغة العربية إلى الباحثين. وشملت المقابلات مكالمات هاتفية، حيث استغرقت كل مقابلة حوالي 15 دقيقة. إلا أن بعض المقابلات استغرقت وقتًا أطول نظرًا لظروف طارئة. واجه الباحثون بعض التحديات، مثل صعوبة تنسيق الأوقات المناسبة للمشاركين والحوازر الخارجية التي أدت إلى تأجيل بعض المقابلات إلى مواعيد لاحقة.

أظهرت نتائج البحث أن الاحتكار يُعد أحد العوامل غير المرغوبة في السوق السعودي، وهو السبب وراء فشل العديد من الأعمال التجارية. وأشار المشاركون في المقابلات إلى أن قطاع البنوك كان من القطاعات التي تعاني من الاحتكار في السعودية، حيث تتقلب أسعار الفائدة وأسعار الخدمات بشكل يضر بالمستهلكين الذين يفتقرون إلى بدائل.

مع ذلك، اعتقد المشاركون أن الاحتكار في قطاع النفط له أهمية كبيرة. وأعربوا عن أن النفط هو أكبر مصدر للإيرادات في السعودية، وأن السماح بوجود ضغوط خارجية قد يُضعف قدرة المملكة على تحقيق الأرباح. كما أشاروا إلى أن السعودية، باعتبارها من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، حيث تنتج أكثر من 10 ملايين برميل يوميًا، تحتاج إلى التركيز على المنافسة في الأسواق الدولية، بينما يُعتبر الاحتكار المحلي ضمانًا للعوائد والأرباح.

ومع ذلك، أكد المشاركون أن هذه الحجة لا تنطبق على الصناعات الأخرى التي تتطلب الابتكار كجزء من آلية التجارة. وتشمل هذه الصناعات الاتصالات، والتجزئة، والبنوك، والزراعة. وفي هذه القطاعات، اعتبر المستجيبون أن قانون المنافسة ضروري لتعزيز الازدهار والتنافس الحر في السوق

النتائج

فرضية 1 تم تأييدها

يمكن اعتبار الاحتكار واضحًا عندما تمتلك شركة السيطرة الكاملة على الكمية المنتجة والسعر المفروض. ونتيجة لذلك، تواجه الشركة منحني طلب مائل نحو الأسفل للسلع التي تنتجها. قاعدة الربح الأمثل تعتمد على المعادلة:

$$MR=MC$$

حيث

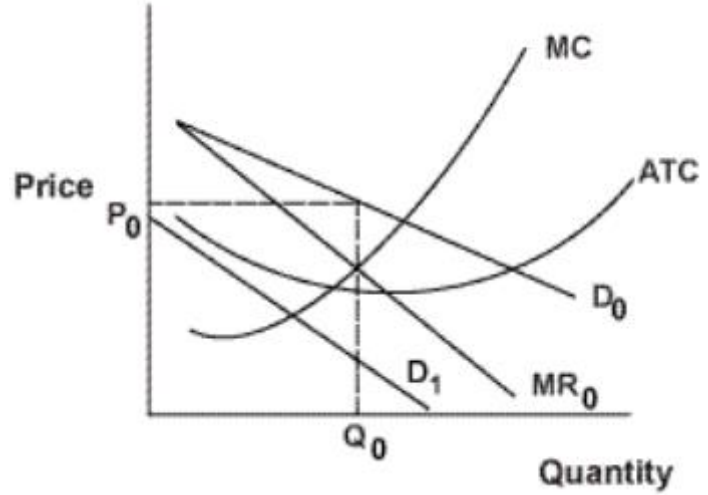
MR هو الإيراد الحدي

MC هو التكلفة الحدية

قد يحدد المحتكر السعر الأمثل ويحقق نجاحًا يجعل المنافسين غير قادرين على مواكبة المنافسة، مما يُشكل حاجزًا أمام دخول المنافسين الجدد.

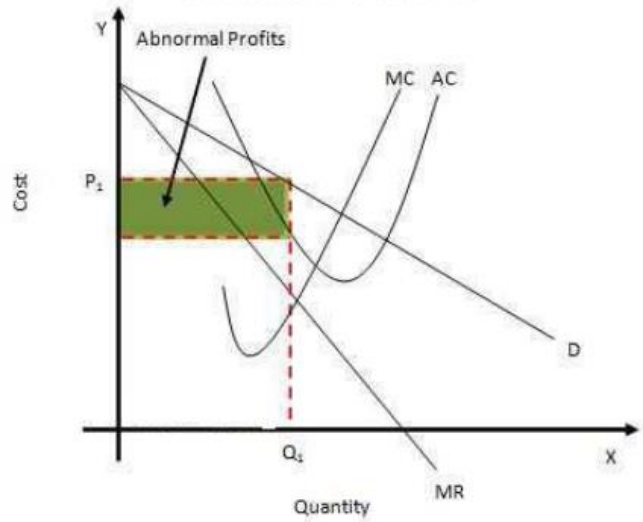
يرتبط هذا الوضع في كثير من الأحيان بالاحتكار المحلي في قطاع النفط السعودي، الذي يُستخدم كآلية لمنع المنافسة المحلية.

تتحكم الحكومة ليس فقط في كمية الإنتاج، ولكن أيضًا في تحديد الأسعار بغض النظر عن الأسعار الدولية.



الشكل 1: منحني الطلب في حالة الاحتكار

في كل من المدى القصير والطويل، يمكن للاحتكار تحقيق أرباح زائدة من خلال تحقيق أعلى دخل ممكن وفقاً للإنتاج المحدد. نتيجة لذلك، يفرض المحتكر سيطرته على السوق، مما يؤدي إلى ترك المنافسين في حالة خوف بسبب ضبط الأسعار، والتحكم في الموردين، وتقليل التكاليف.



الشكل 2: منحني الطلب وتعظيم الأرباح

يُظهر الجدول كيف يُمكن للاحتكار ضبط الإنتاج لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين الإيرادات الحدية والتكاليف الحدية.

فرضية 2 تم تأييدها

تتزايد هامش أرباح الاحتكار بشكل مستمر على مدار السنوات بفضل استمراره في تحديد الأسعار ومنع المنافسة. وعند مقارنة العائد على حقوق الملكية، يمكن ملاحظة أن المحتكر يتمتع بصافي دخل وحقوق مساهمين أعلى من الهدف المرجو. في المقابل، تواجه الشركات المستهدفة انخفاضاً في عوائدها، بينما يحافظ المحتكر على أدائه بشكل مستقر على مدار السنوات الماضية.

كما ذكر في الفرضية الأولى، شهد قطاع النفط السعودي نمواً في هامش أرباحه على مدى السنوات، حيث استمرت الشركة في ضم الشركات الناشئة المحلية إلى نطاقها، مما منحها تحكماً واضحاً في الأسعار، ونمواً مستمراً بفضل السياسات الاحتكارية. إضافةً إلى ذلك، تضع الحكومة حواجز تعيق ظهور أي منافسة جديدة، مما يعزز هذا الاحتكار.

فرضية 3 تم تأييدها

رضا الموظفين هو عنصر أساسي في نجاح أي شركة. إن الحفاظ على رضا العاملين أمر بالغ الأهمية لأن الموظف السعيد يؤدي إلى زيادة رضا العملاء. تُعد هذه قاعدة معروفة في ممارسات الإدارة. ومع ذلك، تفشل بعض الشركات الاحتكارية في إدراك أهمية الحفاظ على رضا موظفيها، مما يثير الشكوك لدى المجتمع حول أسباب تكرار المشكلات المتعلقة بموظفيها.

لتنشغيل شركة ناجحة، يجب أن يكون الموظفون راضين ومخلصين لوظائفهم. عندما يكون العاملون سعداء، ينعكس ذلك على أداء الشركة وطريقة تعاملها مع موظفيها. ومع ذلك، تتجاهل العديد من الشركات الاحتكارية وضع موظفيها كأولوية. ونتيجة لذلك، تواجه هذه الشركات العديد من الدعاوى القضائية المتعلقة بمزايا الموظفين، والتأمين، والأجور الدنيا، وعدم توفير فرص للنمو الوظيفي.

التوصيات

تهدف رؤية السعودية 2030 إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، مع تشجيع الابتكار ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. هذا التحول قد يسهم في تقليل التركيز الاحتكاري في بعض القطاعات ويزيد من الفرص التنافسية.

يوصى بهذا البحث للقارئ الذي خصص وقته لفهم حقائق الاحتكار وآثاره. كما تُوجه هذه التوصيات إلى الحكومات، ليس فقط في السعودية، بل أيضًا إلى جميع الدول الأخرى التي ترغب في معرفة أسباب ضعف التنافسية في أسواقها مقارنة بالأسواق في الولايات المتحدة، وبريطانيا، والصين.

من خلال مقارنة السوق الحرة والسوق التنافسية والاحتكار، يهدف هذا البحث إلى تثقيف القارئ حول الفروقات بين هذه الأنظمة، إلى جانب المزايا الفريدة لكل منها.

كما يُوصى بأن تتبنى العديد من الشركات مفهوم السوق الحرة في تجارتها كوسيلة فعالة لتحفيز المنافسة وتعزيز الابتكار والاختراعات في السوق.

إن إدخال هذه المفاهيم في بيئة الأعمال سيكون له تأثير إيجابي على السوق والشركات على حد سواء، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتطوير قطاع الأعمال.

وأيضا نوصي بتعزيز سياسات دعم الشركات الناشئة وزيادة الحوافز للابتكار في القطاعات التي تشهد احتكارًا.

يمكن للحكومة أيضًا تعزيز اللوائح التي تشجع دخول شركات جديدة وتمنع الممارسات الاحتكارية الضارة. سنقوم في هذا القسم بتقديم توصيات عملية لتحقيق بيئة تنافسية مستدامة في السوق السعودي.

المراجع

المراجع الأجنبية

- Aguirre, I., Cowan, S., & Vickers, J. (2010). Monopoly price discrimination and demand curvature. *American Economic Review*, 100(4), 1601–15.
- Anzoategui, D., Rocha, R., & Soledad Martinez Peria, M. (2010). Bank competition in the Middle East and Northern Africa region. The World Bank.
- Askar, S. S. (2013). On complex dynamics of monopoly market. *Economic Modelling*, 31, 586–589.
- Bengtsson, M. (2016). How to plan and perform a qualitative study using content analysis. *Nursing Plus Open*, 2, 8–14.
- Berger, Klapper, Turk-Ariss (2009). bank competition and financial stability, *Journal of Financial Services Research*, 35(2), 99–118
- Boldrin, M., & Levine, D. K. (2008). *Against intellectual monopoly* (Vol. 8). Cambridge: Cambridge University Press.
- Coccorese, P. (2009). Market power in local banking monopolies. *Journal of Banking & Finance*, 33(7), 1196–1210.
- Cohen, R. H., Ferguson, W. W., Waller, J. D., & Xenakis, S. S. (2000). Universal service without a monopoly. In *Current Directions in Postal Reform* (pp. 69–88). Springer, Boston, MA.
- Dobbin, F., & Dowd, T. J. (2007). How policy shapes competition: Early railroad foundings in Massachusetts. *Administrative science quarterly*, 501–529.
- Economics help, (2019) Concentration Ratios. Retrieved on March 15, 2002
- Foster, J. B. (2014). *The theory of monopoly capitalism*. NYU Press.
- Foster, J. B. (2006). Monopoly–finance capital. *Monthly Review*, 58(7), 1.
- Ghemawat, P. (2002). Competition and business strategy in historical perspective. *Business history review*, 76(1), 37–74.

- Goldstein, A. (2006), 'State-owned enterprises, privatization and industrial policy', in B. Bianchi and S. Labory (eds), *International Handbook of Industrial Policy*, Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA: Edward Elgar, pp. 198–214.
- Harvey, D. (2009). The art of rent: globalization, monopoly and the commodification of culture. *Socialist Register*, 38(38).
- Hawley, E. W. (2015). *The New Deal and the problem of monopoly*. Princeton University Press.
- Knownai (2011) Disadvantages of a Monopoly Market. Retrieved on March 15, 2020.
- Mansfield, E. and G. Yohe (2004), *Microeconomics*, 11th end, chapter 10, New York: Norton.
- McGahan, A. M. (1999). Competition, strategy, and business performance. *California Management Review*, 41(3), 74–101.
- Murjan, W., & Ruza, C. (2002). The competitive nature of the Arab Middle Eastern banking markets. *International Advances in Economic Research*, 8(4), 267–274.
- Paal, B., Smith, B., & Wang, K. (2005). Monopoly versus competition in banking: some implications for growth and welfare. *Mimeo*.
- Pettinger, T. (2019) Advantages of Monopoly. Retrieved on March 15, 2020
- Policonomics, (2017). Monopoly I: Lerner index. Retrieved on March 15, 2020.
- Quandt, W. B. (2010). *Saudi Arabia in the 1980s: foreign policy, security, and oil*. Brookings Institution Press.
- Quandt, W. B. (2010). Saudi Arabia in the 1980s: foreign policy, security, and oil. Brookings Institution Press.
- Sappington, D. E. (2002). Price regulation and incentives. *Handbook of telecommunications economics*, 1, 225–293.
- Shaffer, S. (2002). Conduct in a banking monopoly. *Review of Industrial Organization*, 20(3), 221–238.
- Sweezy, P. M. (2004). Monopoly capitalism. *Monthly Review*, 56(5), 78

Tisdell, C. A., & Hartley, K. (2008). *Microeconomic policy: a new perspective*. Edward Elgar Publishing.

Weisman, D. L. (2005). Price regulation and quality. *Information Economics and Policy*, 17(2), 165–174.

الملاحق

الاستبانة

Questionnaire on Monopoly in Saudi Arabia The Questions apply in Riyadh و Jeddah and Dammam			
SECTION A	Yes	No	Other
القسم الأول			
Does the County have Monopoly? هل يوجد احتكار في الدولة؟			
Is the government having initiatives to eradicate Monopoly? هل لدى الحكومة مبادرات للقضاء على الاحتكار؟			
Are there available statutes to cordon Monopoly? هل توجد قوانين متاحة للحد من الاحتكار؟			
If Yes, are the statutes effective? إذا كانت الإجابة نعم، هل هذه القوانين فعالة؟			
Do You think Saudi Arabia is a free Market? هل تعتقد أن السعودية سوق حرة؟			
Do you believe in price Fixing? هل تؤمن بتثبيت الأسعار؟			
Should there be competition laws? هل ينبغي وجود قوانين للمنافسة؟			
If yes. Should the competition laws apply to all industries? إذا كانت الإجابة نعم، هل يجب أن تنطبق قوانين المنافسة على جميع الصناعات؟			

SECTION B

القسم الثاني

Answer Comprehensively

أجب بشكل مفصل

How effective is the competition law?

ما مدى فعالية قانون المنافسة؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

How will Monopoly Affect your Business?

كيف سيؤثر الاحتكار على عملك؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

How better can the Government handle Monopoly?

كيف يمكن للحكومة التعامل مع الاحتكار بشكل أفضل؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Should the oil industry (A revenue producing industry for Saudi Arabia? Be exempted from Competition law?

هل يجب استثناء صناعة النفط (كونها مصدر دخل رئيسي للسعودية) من قانون المنافسة؟

.....
.....
.....
.....
.....

If Yes, Why?

إذا كانت الإجابة نعم، لماذا؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

The End

النهاية

Thank You for Answering Our Questionnaire

شكراً لكم على إجاباتكم على الاستبيان

الملخص Abstract

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل تأثير الاحتكار في السوق السعودي، مع التركيز على قطاعي النفط والبنوك بوصفهما من أكثر القطاعات التي تشهد تركّزاً احتكاريّاً يؤثر في الاقتصاد المحلي. يناقش البحث العوامل التي تؤدي إلى نشوء الاحتكار، مثل حواجز الدخول، التميز التكنولوجي، والهيمنة السوقية، وتأثير هذه العوامل على التنافسية والابتكار في السوق. كما يستعرض أثر الاحتكار على المستهلكين من حيث الأسعار وجودة المنتجات والخدمات المقدمة.

تم تصميم البحث باستخدام منهجية علمية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم جمع البيانات من خلال استبيانات ومقابلات مع مديري الشركات والمؤسسات الكبرى في المدن الرئيسية: الرياض، جدة، والدمام. تم اختيار هذه المدن نظراً لأهميتها الاقتصادية وكونها تضم مقرات كبرى الشركات في القطاعات المستهدفة. ركزت العينة على 25 شركة تنشط في قطاعي النفط، البنوك، والاتصالات، بهدف تقديم تحليل شامل لآليات عمل الاحتكار في هذه الصناعات.

تشير النتائج إلى أن الشركات الكبرى في السوق السعودي تستفيد من السيطرة الاحتكارية من خلال التحكم في الأسعار وتقليل فرص دخول منافسين جدد، مما يؤثر سلباً على الابتكار وجودة الخدمات. كما أظهرت النتائج أن غياب المنافسة في بعض القطاعات يؤدي إلى زيادة الأسعار وتقليل الحوافز على تحسين المنتجات، وهو ما يضر برفاهية المستهلكين على المدى البعيد.

أحد التحديات التي تناولها البحث هو مدى فعالية القوانين والسياسات التنظيمية التي تهدف إلى منع الاحتكار وتعزيز المنافسة. على الرغم من وجود تشريعات تسعى إلى تنظيم السوق، إلا أن البحث يشير إلى ثغرات في تطبيق هذه الأنظمة، مما يسمح للشركات الكبرى بالاستمرار في ممارسات احتكارية تحد من فرص المنافسة.

في ضوء هذه النتائج، يقدم البحث توصيات لتعزيز بيئة المنافسة في السوق السعودي. تتضمن التوصيات تحسين الأطر القانونية والتنظيمية لتشجيع دخول منافسين جدد، وفرض ضوابط أكثر صرامة على عمليات الاندماج والاستحواذ التي تعزز التركيز الاحتكاري. كما يشدد البحث على أهمية تحفيز الابتكار من خلال تقديم حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها على الدخول إلى الأسواق التي تهيمن عليها الشركات

Midocean University

College of Management

Department of Business Administration

Monopoly Concept and its Application in the Saudi Market

Prepared by:

Raed Habjar

Supervised by:

Dr. Asma Abu Anzah

Dr. Engy Hassan Nashat

Year:2024